

افتتاح أشغال الدورة الخامسة للجنة الحكومية رفيعة المستوى الجزائرية-الفرنسية

المركز الدولي للمؤتمرات، 09 أكتوبر 2022

السيدة الوزيرة الأولى، إيليزابث بورن،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة،

أود بادئ ذي بدء أن أجدد لكم، السيدة الوزيرة الأولى والوفد المرافق لكم، أسمى عبارات الترحيب وأصدق التمنيات بإقامة طيبة في الجزائر، أين نسعد باجتماعنا هذا في إطار الدورة الخامسة للجنة الحكومية الرفيعة المستوى الجزائرية-الفرنسية.

إن هذا الاستحقاق الثنائي الهام يأتي في سياق جد ملائم لدعم علاقاتنا وشراكتنا الثنائية، خاصة بعد زيارة العمل والصداقة الأخيرة التي قام بها إلى الجزائر، شهر أوت الماضي، رئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون، بدعوة من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والتي تُوجت بالتوقيع على إعلان الجزائر من أجل شراكة متجددة والذي يشكل مرجعية جديدة وحلقة إضافية للعلاقات بين الجزائر وفرنسا.

إن هذا الإعلان الذي يُضاف إلى سابقه لسنتي 2003 و2012، قد حدد مجالات وأولويات العلاقة الثنائية الجزائرية-الفرنسية بكل أبعادها: الإنسانية منها، والثقافية والعلمية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب إيلاء أهمية خاصة لعنصر الشباب في كلا البلدين. كما كان لهذا الإعلان الفضل في التأسيس لآليات جديدة، من شأنها إعطاء دفع جديد للتعاون الثنائي بين البلدين.

وهو ما تجسد من خلال إنشاء "المجلس الأعلى للشراكة" على مستوى رئيسي الدولتين، من أجل تعميق التشاور وإيجاد ردود مناسبة للمسائل الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وسيكون لهذه الآلية دور الإشراف على نشاطات مختلف آليات التعاون الموجودة بين البلدين.

كما سيكون للمسائل المتعلقة بالدفاع والأمن آلياتها الخاصة بها من خلال اجتماعات كبار المسؤولين في هذا المجال.



ومن بين نتائج إعلان الجزائر من أجل شراكة متجددة، إنشاء لجنة مختلطة تضم مؤرخين جزائريين وفرنسيين مكلفة بالعمل بالتوافق حول أرشيف الفترة الاستعمارية وكذا فترة حرب التحرير الوطنية.

وإنني على يقين من أن دورتنا هذه ستشكل مرحلة جديدة في مسار بناء الشراكة المميزة التي يصبو إليها البلدان، وهو، كما تعلمون، أمر مشروع بالنظر إلى إمكانياتهما الكبيرة. ثم إن تجسيد موعدنا الهام اليوم وبشكل حضوري، بعد القيود والاضطرابات المتعددة التي فرضها السياق الصحي، لهو شاهد على جودة وانتظام التبادلات بيننا، والحوار السياسي على أعلى مستوى في الدولتين، وهو ما تؤكدُه أيضاً المقابلة التي سيخضعكم بها اليوم رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

إن العلاقة بين بلدينا كثيفة بقدر ما هي خاصة، ولم تُفتر أبداً، بالرغم من كل الظروف التي مرت بها. وإعمالاً لهذه الروح الإيجابية، تمكنا من تجسيد عديد المواعيد الثنائية الهامة خلال الأشهر الأخيرة وعلى رأسها زيارة الدولة الأخيرة، فضلاً عن الدورة الثامنة للمشاورات السياسية والاجتماع الرابع لفوخ العمل الخاص بالمسائل الاقتصادية، إلى جانب الزيارات الوزارية وكذا مواصلة عمل بعض لجان العمل الموضوعاتية.

وإن الديناميكية الجديدة لعلاقتنا، المستوحاة من إعلان الجزائر، ستسمح أيضاً بتعميق مشاوراتنا حول قضايا الساعة، الإقليمية منها والدولية، والتي نسعد بتطابق وجهات النظر بين الجزائر وباريس بشأنها، خاصة فيما يتعلق بالحوار الأورومتوسطي والملف الليبي وكذا الوضع في الساحل ومحاربة الإرهاب والتطرف العنيف.

وإن الدورة الخامسة للجنة الحكومية رفيعة المستوى الجزائرية-الفرنسية التي تُحيلنا إلى ورقة الطريق وإلى رزنامة مواعيدنا المشتركة المستقبلية ضمن آفاق 2030، المقررة من قبل رئيسي البلدين في إطار إعلان الجزائر، ستشكل لا محالة سانحة لإعطاء دفع قوي للعلاقات الشاملة الجزائرية-الفرنسية، بفضل تعميق وتقويم الشراكات، خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي.

وإذا كانت العلاقات الجزائرية-الفرنسية تركز على روابط تاريخية وإنسانية لا مثيل لها، وجب علينا تطوير تعاون متعدد الأشكال ومفيد للطرفين، مبني على الوفاق الدائم واحترام مبادئ ومصالح كل طرف، بما تقتضيه جودة الحوار السياسي بين بلدينا والذي يتصف بكونه دائماً ومثمراً، لاسيما على مستوى رئيسي الدولتين.

ولا يفوتني، قبل أن أتطرق إلى بقية أوجه التعاون بيننا، أن أسلط الضوء على النشاطات التي قامت بها الجماعات المحلية لبلدينا من أجل إعطاء مضمون للتعاون الثنائي اللامركزي، والذي يأتي كدعم لباقي الميادين المكونة لشراكتنا، حيث نسجل بارتياح ما تم

إنجازه في السنوات الأخيرة من أنشطة ميدانية، على غرار التعاون بين ولايتي الجزائر وهران مع مناطق Provence Alpes Côte d'Azur و Ile de France ، والتي مست مواضيع غاية في الأهمية، ذات صلة بالتنسيق الحضري، حماية البيئة، الحوكمة المحلية، المبادلات الثقافية، النقل الحضري، المبادلات الثقافية والشباب.

السيدة الوزيرة الأولى،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

إن البعد الإنساني يهيكل علاقاتنا الثنائية ويعطيها كل حساسيتها وغناها، وأيضا خصوصيتها. وفي هذا الصدد، فإن حركية وكثافة العلاقات المتعددة الأشكال

بين الجزائر وفرنسا، والتي نتطلع إلى تحقيق طموحنا في إعطائها بعدا متميزا واستثنائيا، هي اعتبارات تستوجب دعماً فعالاً عن طريق ضمان تنقل لأشخاص بين البلدين.

ولابد من القول، في إطار مبدأ الصراحة الذي نتقاسمه، أنه يبقى من الضروري بذل مجهودات أكبر من أجل الوصول إلى أحسن السبل الكفيلة بتسهيل حركة تنقل الأشخاص بين الجزائر وفرنسا. وأظنكم تتفقدون معي في أن هذا الجانب يبقى جوهريا بالنظر إلى المستوى الاستراتيجي الذي نريد أن نعطيه للعلاقات بين بلدينا .

ولا شك أن إعلان الجزائر سيسمح بتحديد ملامح تعاون أكبر في هذا المجال، من خلال تشجيع التنقل بين البلدين لفائدة شرائح معينة، غير أن هذا الانفتاح يبقى بحاجة إلى التعميم ليشمل فئات أخرى، خاصة من أجل تسهيل التواصل بين العائلات في البلدين.

وإن الشراكة المميزة والاستثنائية التي نتطلع إليها لا يجب أن تصطدم بصعوبات من السهل تجاوزها على غرار مسألة منح التأشيرات، أو أيضا مسألة الخريطة الأمنية المنجزة من قبل السلطات الفرنسية والتي لا تعكس بتاتا حقيقة جزائر اليوم.

ولذا، يتعين علينا إعادة بعث الحوار حول المسائل المتعلقة بتنقل الأشخاص والهجرة وإعادة قبول الأشخاص، طبقا لإعلان الجزائر، في ظل جو تطبعه الثقة والبراغماتية. ونؤكد لكم، بهذا الشأن، عزمنا على العمل سويا حول هذه المسائل، ذلكم أن الجزائر، وبالرغم من الوضعية الصحية التي عرفها العالم، قد أبانت دائما عن إرادة حقيقية في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق التزامها الشامل حول هذه المسألة.

ولقد مكنت جودة حوارنا السياسي أيضا من التطرق إلى مسألة الذاكرة المشتركة في جو تطبعه الطمأنينة والوضوح والاحترام المتبادل، والذي سجل نتائج لم يكن يتوقعها الكثير منذ سنوات خلت، من خلال مبادرات والتفاتات جديدة بالثناء.



وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن ارتياح بلادي للنتائج الإيجابية التي حققتها مجموعة العمل المختلفة المكلفة بتحديد جماجم المقاومين الجزائريين التي كانت محفوظة في المتاحف الفرنسية والتي مكنت من استرجاع 24 جمجمة لشهداء المقاومة الشعبية، في جويلية 2020 .

كما أتمنى أن يحقق مسعى تهدة الذاكرة المشتركة مزيدا من التقدم بفضل لجنة المؤرخين، وكذلك بفضل انخراطنا الفعلي في تسوية القضايا الأخرى التي لا تقل أهمية كاسترجاع الأرشيف وتعويض ضحايا التجارب النووية إلى جانب تطهير مواقع التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، وتسليط الضوء على قضية مفقودي حرب التحرير الوطنية. لهذا، فإنه يبدو من الضروري مواصلة العمل وفق رزمة المواعيد الثنائية وتعزيز الحوار في إطار مجموعة العمل حول التجارب النووية في الجزائر. مثلما هو ضروري أيضا إعادة تفعيل مجموعات العمل الأخرى المتعلقة بمسائل الذاكرة.

وفيما يخص التعاون الديني، فقد أخذنا علما بقرار السلطات الفرنسية وقف العمل بنظام الأئمة المنتدبين. غير أننا نتطلع رغم ذلك، بالنظر لأهمية الجالية الجزائرية المقيمة ببلدكم وفي إطار القوانين السارية المفعول بفرنسا، إلى مواصلة مساهمتنا في تكوين الأئمة وتحسين مستوى العاملين في هذا المجال عن طريق دعمنا لمعهد الغزالي التابع لمسجد باريس الكبير، الذي يبقى مصدر إشعاع حضاري وعلمي وثقافي.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن ارتياحي لطبيعة علاقاتنا الثنائية التي تشمل شراكات مثمرة في الميادين العلمية والتربوية والثقافية وكذا التقنية، ذلك أن تطوير رأس المال البشري وتعزيز قدراتنا المؤسساتية سيمكننا من تحقيق نتائج أكثر أهمية.

وفيما يتعلق بميادين التربية والتعليم العالي، فإنني أنوه ببرامج التعاون التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة، بفضل تفعيل العمل الثنائي، بالإضافة إلى آليات أخرى تسمح للمدارس والجامعات الجزائرية بتبادل الخبرات والمعرفة مع نظيراتها الفرنسية.

وأحيي هنا التنسيق الوثيق بين المؤسسات الجزائرية والفرنسية التي تشرف على متابعة وتطبيق هذه البرامج. ودعما لهذا المسعى، يبقى من واجبنا تثمين الإنجازات التي تم تحقيقها والاستفادة من الممارسات الجيدة في هذا المجال من أجل جعل تنقل الطلاب أكثر مرونة من ذي قبل، وتعزيز التعاون والتبادلات الجامعية.

كما أسعدُ لتمكن بلدينا من تعزيز الإطار القانوني الثنائي في هذا المجال، لاسيما من خلال الاتفاقيات التي سيتم التوقيع عليها في نهاية هذه الجلسة.

ولا يفوتني هنا أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بالتوقيع في جوان 2021 على اتفاقية النظام الجديد لتعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية بفرنسا في إطار التعليم الدولي للغات الأجنبية EILE الذي حل محل نظام تعليم اللغة والثقافة الأصلية. ELCO
السيدة الوزيرة الأولى،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

على الصعيد الاقتصادي، فإننا على قناعة تامة بأن بلدينا يتوفران على إمكانات استثنائية للمشاركة في عديد المجالات، بعضها لا يزال حتى يومنا هذا غير مستغل بشكل كبير، وبعضها لم يتم استكشافه بعد. كما أن ما يربط بلدينا من تقاليد طويلة الأمد في مجال المبادلات، والقرب الجغرافي الذي يميزهما، يرفع من جدوى هذه الفرص الذي نتطلع إلى استغلالها سوياً.

لقد عرف تطوير وتعزيز شراكتنا الاقتصادية تقدماً ملموساً، توسع نطاقه عبر إنشاء اللجنة الاقتصادية الجزائرية - الفرنسية المشتركة (COMEFA) ، والتي عقدت دورتها السادسة في الجزائر العاصمة في مارس 2020 .

وفي هذا السياق، فإنني أعبر عن ارتياحي للنتائج التي تمخضت عن هذه الآلية غير المسبوقة، والتي مكنت من تجسيد عدة مشاريع وإنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات الصناعة والنقل والمناجم والصناعات الغذائية، وكذا برامج التكوين في هذه المجالات الهامة.

ولذا، يبدو من الضروري الحفاظ على هذه الشراكة وتطويرها وتعميمها خدمة للديناميكية الجديدة للعلاقات الثنائية التي تم ترسيخها تحت قيادة رئيسي البلدين. ونحن على يقين من أن النتائج المسجلة من خلال هذه اللجنة من شأنها تشجيع وتحفيز مواصلة هذه الجهود المشتركة.

إن المشوار الذي سلكناه في شراكتنا كان في بعض الأحيان محفوفاً بالصعوبات، لكننا على ثقة بأن العقبات التي تعترض تنميتها، والتي هي في غالب الأحيان ذات طبيعة إجرائية وإدارية، يمكن الحل دونها وإزالتها، بفضل النتائج الإيجابية التي حققها الاجتماع الرابع لفوق العمل الاقتصادي الجزائري-الفرنسي، الذي تم تنظيمه بتاريخ 29 سبتمبر 2022 بباريس، والذي مكن من تسوية العديد من النزاعات والعراقيل التي واجهتها بعض المؤسسات الفرنسية العاملة في الجزائر. كما سمح كذلك بتحديد مشاريع تعاون في المجالات المذكورة في "إعلان الجزائر"، وتقييم التقدم المسجل في إنشاء صندوق الاستثمار الجزائري-الفرنسي.



وأغتنم هذه المناسبة لأعبر عن أمني أن تركز أشغال هذه الآلية، فضلا عن مهامها الرامية إلى تسوية المسائل الخلافية، على توسيع الشراكة لتشمل مجال التكنولوجيا الجديدة، وتعزيز الاستثمارات الفرنسية بالجزائر، والتي أصبح تدفقها منخفضا منذ سنوات عدة، على عكس الحجم المعتبر لمبادلاتنا التجارية.

ومن جهة أخرى، فإن الدورة الثامنة للمحادثات السياسية الجزائرية-الفرنسية التي انعقدت في باريس يوم 30 سبتمبر 2022 قد اعتمدت مبدئيا تنظيم اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة في شهر مارس 2023، والذي سيسبقه انعقاد الدورة التاسعة للمحادثات السياسية على مستوى الأمناء العامين لوزارات الشؤون الخارجية، بالجزائر العاصمة في شهر جانفي 2023. وهذا الموعد الذي من شأنه التحضير لاجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة سيُشكل مناسبة لمتابعة أولية لمدى تنفيذ نتائج وتوصيات دورتنا الحالية للاجتماع الحكومي رفيع المستوى .

علاوة على ذلك، يبدو من المهم جدا أن تتوجه مؤسساتنا نحو تثمين الجوانب المتعلقة بتحويل الخبرة والمعرفة وكذا التدريب والتكوين. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن التجارة بمفردها لا يمكن أن تكون أساس علاقة اقتصادية طويلة المدى.

وفي هذا الإطار، أود أن أشير إلى الجهود المبذولة من قبل الجزائر لتهيئة الظروف اللازمة لإنشاء قاعدة إنتاجية وصناعية تنافسية وحديثة من خلال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وترقية الإنتاج الوطني. ومن هذا المنطلق، تم اعتماد قانون جديد للاستثمار في الجزائر وكذا النصوص الخاصة بتنفيذ أحكامه والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

إن هذا القانون الجديد الذي تم إعداد وفق منظور تحفيزي، يقدم فرصا وامتيازات عديدة ويضمن معاملة متساوية لجميع المستثمرين، وطنيين كانوا أم أجانب. وأغتنم هذه الفرصة لدعوة المؤسسات الفرنسية وتشجيعها لاغتنام هذه الفرصة التي يضمنها هذا الإطار القانوني الجديد والانخراط في مشاريع اقتصادية جديدة موجهة أكثر نحو الاستثمار، بدل الاكتفاء بالجانب التجاري.

وبذلك، فإن المجال الاقتصادي في الجزائر حقق الانفتاح المنشود، حيث أضحت فرص التواجد الاقتصادي المربح متعددة في ظل أرضية محفزة وإيجابية .

وعليه، فلا يبقى على المستثمرين إلا استغلال الإمكانيات وفرص التكامل التي يوفرها اقتصادا البلدين، من أجل تطوير التعاون والشراكة والابتكار، في جميع المجالات.



السيدة الوزيرة الأولى،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي، قبل أن أختتم كلمتي، أن أذكر أن الجزائر الجديدة قد خطت خطوات كبيرة في الأشهر الأخيرة في مسار عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي من أجل السماح بظهور مناخ موات للاستثمار، على الصعيدين الوطني والأجنبي.

وإن الشراكة الجزائرية-الفرنسية ستعزز بلا شك بفضل هذه الإصلاحات التي تُضاف إلى إلغاء القاعدة 49-51 في العديد من المجالات، وما ذلك إلا مقدمة لتشجيع أهم وأوسع للاستثمارات الكبرى .

إن الجزائر وإن تمكنت من توفير إطار اقتصادي إيجابي، تبقى مدركة لتحدي مواصلة إجراءات الإصلاح وتقليل هيمنة قطاع النفط والغاز. وتلكم هي الطريقة التي ننتهجها بعزم صوب تنويع اقتصادنا، أين يكون للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة رئيسية. وهنا، نأمل حقيقية في تواجده طموح للشريك الفرنسي.

ذلكم، السيدة الوزير الأولى، ما هو إلا عرض عام وغير حصري لمدى تقدم علاقات التعاون الثرية والمعقدة بين بلدينا.

وآمل أن تكون هذه الدورة فرصة مواتية لإحراز مزيد من التقدم في جميع المجالات التي تهمننا، ولتجسيد إرادتنا المشتركة في الحفاظ على المسار التصاعدي والأفق الواعد الذي نعتزم أن نضع فيه العلاقة الجزائرية-الفرنسية.

أشركم على حسن الإصغاء.

